آراءُ المبرّدِ النّحويّةُ المعلّقةُ عندَ ابنِ هشامٍ في كتابِ مُغني اللّبيبِ

أهيف عبد العزيز محمد بوريني

(١)- (إعمال (إنْ) الدّاخلة على الجملة الاسميّة عمل ليس): (١)

يقول ابن هشام في دخول (إنْ) على الجلمة الاسميّة إنّها لا تعمل عند سيبويه والفرّاء، ويذكر أنّ الكسائيّ والمبرّد أجازا إعمالها عمل ليس.

فابن هشام باستدلاله هذا لا ينحو نحو القائلين بإعمالها عمل ليس؛ لأنه أردف مثالاً آخر للتّدليل على إهمالها، ويصفه بأنّه لغة الأكثرين؛ وهو: "إنْ قائمٌ"، وأصله: "إن أنا قائمٌ" فحذفت همزة أنا اعتباطًا، وأدغمت نون (إن) في نونها، وحذفت ألفها في الوصل.

وإن كان ابن هشام قد نعت إهمالها بأنّه لغة الأكثرين، إلّا أنّ هذا لا يعني ترجيحه للإهمال؛ لأنّه عاد ليورد مثالاً آخر مرتكزًا على السّماع في: "إن قائمًا" على الإعمال.

ويردّ ابن هشام قول بعضهم في تخريج أنّ حركة الهمزة نُقلت إلى النّون، ثمّ أسقطت على القياس في التّخفيف بالنّقل، ثمّ سكنت النّون وأدغمت؛ وذلك لأنّ المحذوف لعلّة كالثّابت؛ ولهذا يُقال: "هذا قاضٍ" بتنوين الكسر لا بالرّفع؛ لأنّ حذف الياء جاء لالتقاء السّاكنين؛ فهي مقدّرة الثّبوت، وحينئذٍ يمتنع الإدغام؛ (أي إدغام نون إن بنون أنا)؛ لأنّ الهمزة فاصلة في التّقدير.

أمّا القول بإهمال (إنْ) عند سيبويه؛ فلأنّه يذهب إلى رفع الخبر فقط، في كونها تشبه (ما) في المعنى مثل: (إن زيدٌ لذاهبٌ)، وصرّح أنّها تكون في معنى ما، وتصرفُ الكلام إلى الابتداء كما صرفتها ما للابتداء.(٢)

أمّا المبرّد فيقول بالإعمال، يقول: "وكان سيبويه لا يرى فِيها إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كمَا تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره؛ وذلك لمذهب بني تَميم في ما، وَغَيره يُجيز نصب الخبر على تشبيه بليس كما فعل ذلك في ما؛ وهذا هو القول؛ لأنّه لا فصل بينها وبين ما في المعنى".(٣)

يذكر ابن نور الدّين (-٥٨٢٠)(٤) أنّه إذا وليها جملة اسميّة مجرّدة من الاستثناء؛ فهي غير عاملة عند سيبويه والفرّاء، وجائزة في العمل عند الكسائيّ والمبرّد؛ لوجود معنى النّفي.(٥)

وترجّح إحدى الباحثات رأي المبرّد في أنّه أقوى، بعد ذكرها موافقة بعض النّحاة رأي سيبويه، ومنهم: ابن السّرّاج، والرّمّانيّ، والمراديّ. وذكرها موافقة بعض المفسّرين رأي المبرّد، ثمّ تشير إلى أنّ ابن هشام لم يختر رأيًا محدّدًا.(٦)

يمثّل الرّمّانيّ بمثال تكون فيه (إن) نافية؛ في: "إن زيدٌ قائمٌ"، ولم يمثّل بغيره كان نفيًا، ويذكر أنّها لا يجوز أن تعمل عند سيبويه، ويذكر أنّ أبا العبّاس يجيز أن تعمل عمل ما، ويقول الرّمانيّ إنّ رأي سيبويه هو المعروف في ذلك.(٧)

ويشير البيتوشيّ (-١٢١١ه) إلى وجود معان أخرى لـ (إنْ)؛ كالنّفي والزّيادة وكونها مخفّفة من الثّقيلة، إلا أنّه ترك تفصيل الحديث عن هذه الوجوه؛ لشهرة بعضها، وندرة استعمال بعضها.(٨)

ولك أن تنظر رجاحة ردّ ابن هشام قول بعضهم في علّة أصل (إنْ قائمٌ)، وحُسن تخريجه، وعلى هذا لم يرجّح ابن هشام قول القائلين بالإهمال أو الإعمال؛ وعلى هذا يميل الباحث إلى إجازة الوجهين.

ويرى الباحث أنّ تقديم ابن هشام أو تأخيره ذكر رأي نحويّ لا يعني – بالضّرورة- موافقته للمتقدّم وتفنيده للمتأخّر.

(٢)- ((عسى) بمعنى (قَارَبَ)) : (٩)

سيأتي الباحث في هذه المسألة إلى ذكر مقدّمة ممهّدة قبل عرض رأي المبرّد، وبيان موقف ابن هشام منه؛ ذلك لأنّ الضّرورة اقتضت لها؛ لأنّ تعليق ابن هشام لرأي المبرّد مرتبط بهذه المقدّمة الموجزة؛ فلا تكاد تتبيّن حدود المسألة إذا اجتُزئ كلام ابن هشام، فضلًا أنّه سيعتري المسألة شيء من الغموض والنّقص والخلل في الاجتزاء؛ لذا فإنّ تتبّع القضيّة يقتضي التدرّج حتّى عرض كلام ابن هشام لرأي المبرّد، ومن ثمّ الوصول إلى النّتيجة، كما أنّ في المقدّمة -إن شاء الله تعالى- ما يُثري.

تكلّم ابن هشام على الوجه الأوّل من وجوه حرفيّة (أنْ المفتوحة الهمزة السّاكنة النّون)، وهو: أن تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا للمضارع؛ فتقع في موضعين:

١- الابتداء: أي الصّدارة، (وهي فيه في موضع رفع)، وذكر له مواضع من آيات قرآنيّة، ثمّ يذكر زعم الزّجاج أنّ منه (أي موضع رفع) قوله تعالى: (ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكُم أنْ تبرُّوا وتتّقوا وتصلحوا بين النّاسِ والله سميعٌ عليمٌ). (سورة البقرة، الآية: ٢٢٤)؛ أي: خيرٌ لكم، فحذف الخبر.

وفي نعت ابن هشام رأي الزّجّاج بالزّعم تضمين لنفيه، كما سيأتي بالتّفصيل.

٢- بعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين. (وهنا تأتي في موضع رفع، ونصب، وخفض، واحتماليّة النّصب والخفض معًا).

والمراد -على ما يورد الدّسوقيّ- من (معنى غير اليقين): أي غير ظنّ، أو كان ظنًّا لم يجر مجرى العلم؛ إذ لو كانت ليقين تكون بعده مخفّفة من الثّقيلة؛ أي (أنَّ). ويذكر الدّسوقيّ اعتراضًا على هذا الضّابط بأنّه يقتضي أنّ النّاصبة لا تقع بعد ما يدلّ على اليقين، لكنّه أورد أنّها قد تأتي بعد يقين في بيت جرير:

نَرضَى عَنِ اللهِ أنّ النّاسَ قَد عَلِمُوا
أنْ لا يُدانينا مِن خَلقِه بَشَرُ(١٠)

وأجيبَ -في قول الدّسوقيّ- أنّه من القليل جدًّا شاذّ فلا يردُ نقضًا؛ لأنّ القصد الضّبط بينهما بما هو شائع إن قلتَ إنّ ظاهره أنّ الواقعة بعد ما دلّ على غير اليقين لا تكون إلّا مصدريّة، مع أنّها تكون مخفّفة، ويفصل بينها وبين الفعل بما قاله ابن مالك: (فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس)، ثمّ ينتصر لابن هشام بتأويل أن ليس في كلام ابن هشام حصر؛ بل مراده أنّ المصدريّة تقع في هذا المحلّ، ولا يتنافى وقوع غيرها فيه.

يرى الباحثُ أنّ ابن هشام لم يجعل اليقين أو عدمه (الّذي يحمله الفعل قبل أنْ) هو الضّابط الوحيد على جعل (أنْ) مصدريّة أو مخفّفة؛ وذلك لأنّ ابن هشام حينما أورد الوجه الثّالث لـ (أنْ)، وهو (أن تكون مفسّرة بمنزلة أي) خرّج قوله تعالى: (ونُودوا أنْ تِلكُم الجَنّة) (سورة الأعراف، جزء من الآية:٤٣) على أنّ (أنْ) مخفّفة من الثّقيلة؛ وذلك لدخولها على الجملة الاسميّة، ولم يتحدّث ابن هشام عن اليقين أو الشّك ههنا.

كما أنّ استشهاد ابن هشام بآيات قرآنيّة قد جاء فيها دخول (أنْ) على فعل مضارع، ولم يورد دخولها على الاسم؛ ولعلّ هذا وراء عدم ذكره حدود الضّابط.

حتّى وإن كانت آية الأعراف السّابقة دالّة على مستقبل لم يقع؛ فهي فيه موطن الخبر الأكيد؛ كونه صادر من ربّ العزّة جلّ وعلا.

كما سيرد لابن هشام رأي في أنّ (أنْ) ليست على إضمار (لام) قبلها، ولا على وجود (لا) بعدها، وجعلها كذلك فيه تعسّف عنده، وهو إنّما ارتضى رأي البصريّين- صراحة- في تخريجهم للآية: (يبيّن اللهُ لَكم أنْ تَضلّوا) (سورة النّساء، الآية: ١٧٦)، وبيت:

نَزلتُم مَنزِلَ الأضيافِ منّا فَعجّلنَا القِرَى أنْ تَشتمُونا(١١)

والبصريّون يرونها على حذف المفعول لأجله (كراهية) في الآية، ومخافة (في البيت)؛ فحذف المفعول لأجله، وهو المضاف، وأقيم المضاف إليه مكانه.

ثمّ يستشهد ابن هشام بآيات تقع فيها (أنْ) موضع رفع، وموضع نصب، وموضع خفض، وموضع تحتمل فيه النّصب والخفض؛ وهو في الآية: (والّذي أطمعُ أن يَغفرَ لي)، وتتمّتها: (خَطيّتي يَوم الدّين) (سورة الشّعراء، الآية: ٨٢)؛ وأصله: "في أن يغفرَ لي".

ثمّ يعطف بآية: (أن تبرُّوا) (سورة البقرة، جزء من آية: ٢٢٤)، وظاهره أنّ الآية معطوفة على آية: (والّذي أطمعُ أن يغفرَ لي)؛ فموضع (أن) يحتمل النّصب والخفض، وليس كذلك؛ لأنّه إنّما قيّد الاحتماليّة بتقدير الجارّ: (في أن تبرُّوا) أو (لئلّا تبرُّوا).

وفي تقدير (في أن يبرُّوا) فالجارّ يتعلّق بعرضة؛ أي: لا تجعلوا الله معترضًا في البرّ؛ أي مانعًا منه، وفي تقدير (لئلّا)

فيه حذف للجارّ، وللنّفي؛ فيتعلّق الجارّ بالفعل المنهي عنه؛ أي لا تجعلوا الله لأجل ترك البرّ والتّقوى والصّلاح عرضة لأيمانكم، أي حاجزًا ومانعًا ممّا حلفتم عليه بها وإتيان الّذي هو خير؛ وعلى هذين التّقديرين يحتمل المحلّ الجرّ والنّصب.

ويضع ابن هشام سؤالاً –يظنّه الباحثُ سؤالاً استنكاريًّا– في موضع المحلّ بعد حذف الجارّ، أهو جرّ أو نصب؟

ويخرّج الدّسوقيّ معنى الجرّ والنّصب على أنّ الجرّ على أصل إقامة محلّ المذكور مقام المحذوف؛ أي تقدير المفعول لأجله (مخافةَ) وهو مضاف، وترك المضاف إليه (أن تبرُّوا) وإعطاء المضاف إليه الحُكم، فيترتّب على ذلك جعله مجرورًا. أمّا النّصب فعلى إعطاء المذكور (أن تبرُّوا) حُكمَ المحذوف؛ وهو (مخافةَ)، وهو مفعول لأجله؛ فكان محلّ (أن تبرُّوا) النّصب.

وفي نفي صحّة أن يكون موضع (أنْ) الرّفع على الابتداء في رأي الزّجاج، أورد الدّسوقيّ أنّ ابن هشام يرى موضعها جواز جعله بيانًا، أو بدلاً من الإيمان، وفي تقدير الخبر (خيرٌ لكم) يورد أيضًا شرحًا لكلام ابن هشام أنّ هذا (أي حذف الخبر) ليس بمتعيّن لذلك؛ والجواز كون ذلك في محلّ جرّ على أنّه عطف بيان (لأيمانكم)؛ أي للأمور المحلوف عليها.

ولا يُدرى ما الذي حمل الدّسوقيّ على تخريج قصد ابن هشام في محلّ (أن تبروا) أنّه عطفُ بيان، أو بدلٌ من (لأيمانكم)؟ فابن هشام لم يذكر ذلك لا تصريحًا، ولا تلميحًا.

وما يراه الباحثُ أنّ ابن هشام قصد في محلّها أنّها (منصوبة على المفعوليّة) بتقدير (مخافة)؛ وذلك لأنّ ابن هشام صرّح بقوله عن معنى (أن) في آية: (يبيّن الله لكم أن تضلُّوا) (سورة النّساء، جزء من الآية: ١٧٦) أنّها مصدريّة، والأصل: كراهية أن تضلّوا.(١٢)، وقوله في بيت عمرو بن كلثوم (مخافة أن تشتمونا).

وفي حديث ابن هشام السّابق عن موطن الخلاف في المحلّ، يأتي إلى عرض الخلاف –أيضًا– في المحلّ في (عسى زيدٌ أن يقوم)، وسيأتي –ههنا– موطن تعليق ابن هشام لرأي المبرّد:

١- فالمشهور: أنّه نصب على الخبريّة.
٢- وقيل: على المفعوليّة.
٣- وقيل: نصب بإسقاط الجارّ، أو بتضمين الفعل معنى (قَارَبَ).
٤- وقيل: رفع على البدل سدّ مسدّ الجزأين.

فالمقصود من الرّأي الأوّل (وهو المشهور) أنّه نصب على الخبريّة، يذكر الدّسوقيّ أنّه على أربعة أقوال:

أ- أن تكون عسى مثل كان؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر.
ب- أو يقدّر في التّركيب المذكور ونحوه مضافٌ في الاسم؛ أي: (عسى حال زيد القيام).
ج- أو يقدّر في التّركيب المذكور ونحوه مضافٌ في الخبر؛ أي (عسى زيدٌ ذا قيام).
د- أو يؤوّل المصدر باسم الفاعل؛ ليصحّ الإخبار، وقصد الدّسوقيّ (قائمًا).

وعلى الرّأي الثّاني (المفعوليّة): على تعدّي الفعل (عسى) إلى مفعول واحد؛ وليست (عسى) هنا مثل (كان).

وإنّ معنى (عسيتَ أن تفعل): قاربتَ أن تفعلَ. ويصرّح ابن هشام أنّ هذا منقول عن المبرّد، ولم يؤيّده أو يفنّده.

والمقصود من الرّأي الثّالث، وهو (النّصب بإسقاط الجارّ)؛ فتفرّع إلى أنّ المحلّ هنا محلّ جرّ؛ أي فتمّ حذف الجارّ فصار محلّ نصب، أو بتضمين الفعل معنى قارَبَ؛ والتّضمين غير حمل المعنى على الأصل كما ورد عند المبرّد.

وإنّ معنى (عسيتَ أن تفعل): دنوتَ من أن تفعل، أو قاربتَ أن تفعل.

وصرّح ابن هشام أنّ هذا نقل ابن مالك عن سيبويه، ولم يُبن ابن هشام أيّ الأمرين نقله ابن مالك، أم كان قصده الاثنين معًا؟ وكذلك لم يُبن الدّسوقيّ شرح هذ النّقل.

وقد نفى ابن هشام التّقدير الأوّل، وهو تقدير الجارّ، وفي شرح الدّسوقيّ أنّ البعد لا يتأتّى إلّا لو كان المدّعى أنّ هذا الجارّ محذوف جوازًا، ولا يكون محذوفًا على سبيل الوجوب؛ فلا وجه للاستبعاد؛ لجريانه في كلّ شيء واجب الحذف.

ولربّما يُتوهَّم أنّ نفي ابن هشام للأخذ بالرّأي الأوّل تأييدٌ منه لرأي المبرّد؛ إذ لا علاقة بين هذا وذاك؛ لأنّ ذلك نفي في تقدير الجارّ، وليس نفيًا منه لمعنى (عسى) أنّه قارَبَ كما ورد نقله عن المبرّد، أو تضمين (عسى) معنى (قارَبَ)، كما لم تبدُ أيّة إشارة من ابن هشام في الاعتراض أو الموافقة، لا تصريحًا ولا تلميحًا.

كذلك الأخذ بأن يكون معنى (عسى) متضمّنًا معنى (قاربت)؛ فلا حذف، ولا خلاف على هذا التّقدير في أنّ المحل نصب.

وعلّق ابن هشام الآراء الواردة في محلّ (أن يقوم)، في: (عسى زيدٌ أن يقوم) ونحوها؛ فلا أخذ بها، ولا ردّها، مع إيراده لهذه الآراء الأربعة، وكلّها في محلّ نصب؛

إلاّ أنّ ابن هشام نفى من بينها تأويل جزئيّة الرّأي الثّالث، القائل بالنّصب على إسقاط الجارّ؛ وذلك في أنّه جعل التّقديرَ الأوّل بعيدًا.

وعلى هذا يكون ابن هشام قد وقف موقفًا محايدًا في تبيين رأيه في محلّ المصدر المؤوّل من بين الآراء الّتي أوردها.

تنويه:

عدّ ابن هشام اللّام حرف جرّ، ولا نافية في (لئلّا) في تقدير المحذوف من الآية: (أن تبرُّوا)، ولم يعدّها قائمة معنى (أن)؛ ولربما كان ذلك عائد إلى أنّ ابن هشام لا يرى أنّ (لا) تأتي بمعنى (لئلّا)؛ وذلك لوجهين:

أوّلهما: أنّ ابن هشام يذكر أنّ لِـ (أنْ) أربعة معانٍ أُخر، وآخرها أنّها تكون بمعنى (لئلّا)، ولم يذكر لمجيئها على هذا المعنى مثالًا، ولم يؤيّد ذلك بمثال واحد.

ثانيهما: أنّ الأمثلة الّتي ساقها؛ وهما: قوله تعالى: (يبيّن الله لكُم أن تَضلّوا) (سورة النّساء، الآية: ١٧٦)، بيت عَمرو بن كُلثوم، قد نفى كون (أنْ) فيهما بمعنى (لئلّا)؛ فهي مصدريّة عنده، وقد وصف ابن هشام جعل إضمار لام قبل (أنْ)، و(لا) بعدها بالتّعسّف.(١٣)

ويشرح الدّسوقيّ أنّ التّعسّف مصدره حذف شيئين مع إمكان حذف واحد، ثمّ يستدرك بكلام الدّماميني، وفيه أنّه قد يُقال إنّ حذف الجارّ قبل أن يطّرد، وحذف الثّاني للقرينة جائز في سَعة الكلام، وليس تعدّد المحذوف بمجرّده تعسّف موجبًا للتّعسّف.

ولا يوافق الباحثُ الدّسوقيَّ في ذلك؛ إذ يرى أنّ التّعسّف في كلام ابن هشام لم يكن في حديثه عن المحذوفين؛ وإنّما تعسّف التّأويل في حمله على التّقدير، والله أعلم!

وفي موطن آخر يسوق ابن هشام في مصنّفه كلامًا على إعراب (عسى زيدٌ أن يقوم) في حديثه عن (عسى).(١٤)

إذ يرى ابنُ هشام (عسى) فعلًا مطلقًا، وليست حرفًا مطلقًا، مخالفًا – صراحةً- ابن السّراج وثعلب في قولهما بحرفيّتها، ومخالفًا –أيضًا- سيبويه في رؤيته حرفيّتها حين يتّصل بـ (عسى) ضمير منصوب.

ومن ثمّ يعرض ابن هشام بالتّفصيل أقوالًا في إعراب (عسى زيدٌ أن يَقوم):

الأوّل: أنّه مثل: (كان زيدٌ يقوم)، ويصرّح أنّه قول الجمهور، وفيه استشكل بأنّ الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذّات، ثمّ يذكر أنّ هذا أجيبَ بأمور:

أ- أنّه على تقدير مضاف قبل الاسم؛ أي عسى أمرُ زيد القيام، أو قبل الخبر؛ أي عسى زيدٌ صاحب قيام.

ب- أنّه من باب (زيدٌ عدلٌ وصومٌ).

ج- أنّ (أنْ) زائدة لا مصدريّة، وردّ ابن هشام ذلك في أنّه ليس بشيء؛ لأنّها قد نصبت، ولأنّها لا تسقط إلّا قليلًا.

الثّاني: أنّها فعل متعدٍّ بمنزلة قاربَ معنىً وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة قرُبَ من أن يفعل، وحذف الجارُّ توسُّعًا.

وبعد ذكر ابن هشام هذا الرّأي نسبه إلى سيبويه والمبرّد، من غير أخذ به أو ردّ، لا تصريحًا ولا تلميحًا.

الثّالث: أنّها فعل قاصر بمنزلة قرُبَ، وأن والفعل: بدل اشتمال من فاعلها، وقد نسب ابن هشام هذا الرّأي إلى الكوفيّين، ثمّ ردّه بصريح العبارة؛ وذلك كما يقول ابن هشام في أنّه حينئذٍ يكون بدلاً لازمًا تتوقّف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

الرّابع: أنّها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأنْ والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيّون، وأنّ هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين.

يضمّ المبرِّد الفعل عسى في: (هذا باب الأفعال التي تسمّى أفعال المقاربة وهي مختلفة المذاهب والتّقدير، مجتمعة في المقاربة)، ويقول فيه إنّه لمقاربة الفعل، وَقد تكون إيجابًا، ولا بُد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل إلّا وله فاعل وخبرها مصدر؛ لأنّها لمقاربته، والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق، وعسيتُ أن أقوم، أي: دنوتُ من ذلك، وقاربته بالنّيّة، و(أن أقوم) في معنى القيام.(١٥)

وجاء عنده: "معنى (عسى زيدٌ أن يقومَ: قاربَ زيدٌ القيام) ".(١٦)

(٣)- (إنّ) بمعنى نَعَم، في قوله تعالى: (قالوا إنّ هذانِ لساحِرانِ) في قراءة تشديد نون (إنّ)):(١٧)

يتحدّث ابن هشام عن (إنّ المكسورة المشدّدة)، ويورد لها وجهين؛ الأوّل: أن تكون حرف توكيد؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر. والثّاني: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم.

وسيتناول الباحث الوجه الثّاني من وجهيها؛ وذلك أنّ فيه ذكرًا لرأي المبرِّد؛ فابن هشام يثبت أنّها تكون حرف جواب بمعنى نعم، مخالفًا -صراحة- رأي أبي عبيدة (-٢١٠ه)(١٨) في أنّها لا تكون بمعنى نعم، ثمّ يورد ابن هشام استدلال المثبتين بشاهد شعريّ، لكنّه يردّ هذا الاستدلال، وفي ردّه هذا لا يكون ابن هشام قد تماشى مع المنكرين وقوعها لمعنى (إنّ)؛

وإلّا لاقتضى التّناقض؛ إذ خالف أبا عبيدة المنكر وقوعها لمعنى نعم، ويرى ابن هشام أنّ الشّاهد الّذي استدلّوا به لا يصلح؛ كونه يتخرّج على أنّ (إنّ) فيه حرف توكيد؛ لذا اختار ابن هشام أن يستدلّ بشاهد آخر في نثر مسموع؛ وهو قول ابن الزّبير -رضي الله عنه- لمن قال له: "لعن الله ناقةً حملتني إليك": "إنّ وراكبَها"؛ أي نعم ولعنَ راكبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا.

وبعد إثبات ابن هشام مجيء (إنّ) لمعنى نعم، يذكر المبرِّدَ الّذي حمل فيه قراءة من قرأ الآية المذكورة بتشديد نون (إنّ) على أنّ (إنّ) جاءت لمعنى نعم، ثمّ يذكر ابن هشام أنّ رأي المبرِّد اعتُرِض بأمرين، ويذكرهما، ثمّ يذكر ردودًا على اعتراض الأمر الثّاني منهما، ثمّ يعود ابن هشام ليُضعّفَ الرّدود التي اعترضت على اعتراض رأي المبرّد.

ثمّ يأتي ابن هشام إلى ذكر رأي آخر في أنّ (إنّ) في الآية الكريمة حرف توكيد ونصب؛ (وهو الوجه الأوّل من وجهيها)، ويذكر اختلاف التّخريج في اسمها: (هذان).

مع كلّ ما يورده ابن هشام من أقوال وردود واعتراضات الرّدود في معنى (إنّ) في الآية، إلّا أنّ رأي ابن هشام لم يتضّح تأييدًا أو تفنيدًا إن كانت (إنّ) بمعنى نعم، أم كانت (إنّ) المؤكّدة النّاصبة للاسم الرّافعة للخبر؛ لذا جاءت المسألة ضمن المسائل المعلّقة.

أمّا التّفصيل في الاعتراضات الموجّهة إلى رأي المبرّد، وردّها، وما في المسألة من أقوال أوردها ابن هشام، فهو على ما سيأتي:

الاعتراضان الموجّهان إلى رأي المبرّد:

أوّلهما: أنّ مجيء (إنّ) بمعنى نعم شاذّ، حتّى قيل إنّه لم يثبُت.

ثانيهما: أنّ اللّام لا تدخل في خبر المبتدأ.

الإجابة عن الاعتراضات:

لم يورد ابن هشام إجابة على الاعتراض الأوّل، لكن لا يُسلّم أنّه مقبول عند ابن هشام، ولربّما قبل ابن هشام شقّ الكلام في أنّه شاذّ، ولكن لا يُقبل أنّ ابن هشام وافق على عدم ثبوته؛ ذلك أنّ ابن هشام اعترض على شاهد المستدلّين بثبوته؛ فأورد ما كان جيّدًا في الاستدلال؛ وهو مثال النّثر المسموع.

ثمّ يورد ابن هشام إجابة عن الاعتراض الثّاني؛ وهي أنّ اللّام:

- زائدة، وليست للابتداء.
- أو داخلة على مبتدأ محذوف؛ أي لهما ساحران.
- أو دخلت بعد إنّ لشبهها لفظًا بإنّ المؤكّدة.

الرّد على الإجابة عن الاعتراضات:

- ردّ الإجابة في أنّ اللّام زائدة: هذا رد ضعيف؛ لأنّ زيادة اللّام في الخبر خاصّة بالشّعر.
- ردّ الإجابة في أنّ اللّام داخلة على مبتدأ محذوف: إنّ الجمع بين لام التّوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين.

أقوال يوردها ابن هشام في تخريج قراءة (إنّ):

- قيل: اسم إنّ ضمير الشّأن (أي فهو محذوف؛ يُقدّر بـ الهاء المحذوفة بعد إنّ (إنّه)).

وهذا ضعيف عند ابن هشام؛ لأنّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذّ إلّا في باب أنّ المفتوحة إذا خُفّفت.

- وقيل: هذان اسمُها، ثمّ اختُلف:

أ- قيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنّى دائمًا بالألف. واختار هذا التّخريج ابن مالك.

ب- قيل: مبني لدلالته على معنى الإشارة، وقول (هذين) جرًّا ونصبًا ليس إعرابًا. واختار هذا ابن الحاجب.

ورأي ابن هشام في هذا القول الأخير، أنّ الأقيس (هذان)؛ لأنّ الأصل في المبني ألّا تختلف صيغُه.

ج- قيل: لمّا اجتمعت ألف هذا وألف التّثنية في التّقدير قدّر بعضهم سقوطَ ألف التّثنية، فلم تقبل ألف (هذا) التّغيير.

وعلى كلّ ما أورده ابن هشام في المسألة من أقوال وتخرجيات، إلّا أنّه لم يرجّح أو يُبعد أيًّا منها؛ حتّى إنّ ابن هشام لم يُبن إن كانت القراءة تتخرّج على ما حمله المبرّد من أنّ معنى (إنّ) في الآية حرف جواب بمعنى نعم، أم ليس كذلك؛ فأورد الباحث -ههنا- ذكر المسألة.

يقول المبرّد: "...وَمعنى إنَّ الثَّقِيلَة فِي قِرَاءَة ابْن مَسْعُود (إنَّ ذانِ لَسَاحِرانِ)". (١٩)

(٤)- (ضمّة (غير) في: (ليسَ غيرُ) ضمّة بناء لا إعراب): (٢٠)

يذكر ابن هشام آراء في القول في ضمّة كلمة (غير) في تركيب (ليسَ غيرُ)؛ وهي:

١- عن المبرِّد والمتأخّرين: ضمّة بناء لا إعراب، وإنّ (غير) شُبّهت بالغايات كقبل وبعد؛ فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا، ويحتمل أن يكون خبرًا.

٢- وعن الأخفش: ضمّة إعراب لا بناء؛ لأنّه ليس باسم زمان كقبل وبعد، ولا مكان كفوق وتحت، وإنّما هو بمنزلة كلّ وبعض، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر.

٣- ابن خروف: يحتمل الوجهين، و "ليسَ غيرًا" بالفتح والتّنوين، و"ليسَ غيرٌ" بالضّمّ والتّنوين؛

وعليهما فالحركة إعرابيّة؛ لأنّ التنوين إمّا للتّمكين؛ فلا يلحق المعربات، وإمّا للتّعويض؛ فكأن المضاف إليه مذكور.

وهنا لم يوضّح ابن هشام موقفه من رأي المبرّد أخذًا أو ردًّا، ولم يُبن كذلك موقفه من الآراء المذكورة، ولربّما لقيت آراءُ النّحاة وتأويلاتهم قبولًا عند ابن هشام؛ لذا لم يرجّح أحدها. والله أعلم!

وقد لحّن ابن هشام قولهم: (لا غيرَ) دونما تبيان لحدود المسألة، لكنّ بعض المتأخّرين ردّ تلحينه؛ ذلك أنّه ورد عند النّحاة واللّغويّين، وهذا مبحث واسع قد يُخرِج البحث عن موضوعه.

(٥)- (إعراب (منذُ) و(مُذ)، وإعراب المرفوع بعدهما): (٢١)

يعرض ابن هشام لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسمٌ مجرور، والثّانية: أن يليهما اسمٌ مرفوع، والثّالثة: أن يليهما الجُملُ الفعليّة أو الاسميّة. وسيعرضُ الباحثُ المتعلّقَ بالحالة الثّانية؛ لذكر رأي المبرّد فيها.

يعرض ابن هشام الحديث عن الاسم المرفوع الّذي يلي (منذُ، ومُذ)؛ نحو: (منذُ يومُ الخميس، ومُذ يومان)؛ فيسوق آراءَ بعض النّحاة ناسبًا إليهم أقوالهم، على خلاف بينهم في إعرابهما، وإعراب الاسم المرفوع بعدهما، ومعلّقًا الحُكم على الفريق الأوّل منهم فيما ذهبوا إليه، رادًّا رأي الفريق الثّاني، ناعتًا إياه بالتّعسّف، وهذان الفريقان من البصريّين أو ممّن عُرف عنهم أنّهم بصريّو التّوجّه؛ إذ هناك أقوال في ذلك كما سيأتي في موضعه.

أمّا الكوفيّون فقد صنّفهم ابن هشام إلى الكثرة والقلّة -وبينهما خلاف في إعراب (منذُ) و(مُذ) والمرفوع بعدهما- لا بذكره -كما جاء حديثه عن البصريّين- أعلامَهم.

إلّا أنّ ابن هشام لم يأخذ أو يردّ قول الفريق الأوّل منَ البصريّين، ولم يأخذ أو يردّ -كذلك- رأيي الفريقين من الكوفيّين؛ فبقي الحُكم عليهم معلّقًا، إذا استُثني الفريق الثّاني من البصريّين؛ لأنّه مرّ -سابقًا- أنّ ابن هشام نعت رأيهم بالتّعسّف.

فريقا البصريّين:

الفريق الأوّل: المبرّد، وابن السّرّاج، والفارسيّ؛ إذ يقولون إنّ الاسم المرفوع بعد (منذُ) و(مُذ) خبر، وهما -أي مُنذ ومُذ- مبتدآن، ومعناهما الأمد إن كان الزّمانُ حاضرًا أو معدودًا، ومعناهما أوّل المُدّة إن كان ماضيًا.

أمّا الحديث عن مذهب ابن السّرّاج النّحويّ؛ فيرى الدّكتور محمود مغالسة أن ابن السّرّاج هو الثّاني من أوائل البغداديّين البصريّين، بعد أبي إسحاق الزّجّاج؛ وكان متأثرًا بالبصريّين والكوفيّين في آرائه، إلّا أنه كان أميَل إلى البصريّين، دون أن يتجاهل مذهب الكوفيّين(٢٢)، ويصنّفه عمران شعيب على أنّه من المدرسة البغداديّة، الّذين غلبت عليهم النّزعة البصريّة(٢٣)، أمّا الدّكتور شوقي ضيف فلا يُعدّ ابن السّرّاج والفارسيّ من البصريّين، إذ يقول: "ولا يكفي أن يَنسب ابن جنّي وأبو عليّ الفارسيّ أنفسهما في البصريّين لنعدّهما حقّاً منهم، فإنّهما اتّبعا في مصنّفاتهما المذهب البغداديّ الانتخابيّ، وإن كانت قد غلبت عليهما النّزعة البصريّة؛ وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغداديّ، القائم على الانتخاب من آراء البصريّين والكوفيّين". (٢٤)

والفريق الثّاني من البصريّين: الأخفش، والزّجّاج، والزّجّاجيّ، وقد ردّ ابن هشام قولهم بأنّه لا خفاء بما فيه من التّعسّف.

أمّا الكلام على مذهب الزّجّاج النّحويّ فقيل إنّه كان يمزج بين مدرستي البصرة والكوفة(٢٥)، وقيل إنّه قد غلبت عليه النّزعة البصريّة(٢٦)، ويرى الدّكتور مغالسة أنه لم يكن متعصّبًا لأيٍّ من المذهبين(٢٧)، وصُنّف على أنّه بصريّ أيضًا.(٢٨)

أمّا الزّجّاجيّ(٢٩) إنّه كان يخلط بين المدرستين، نازعًا نزعة بصريّة قويّة(٣٠)، وقيل إنّ طريقته في النّحو طريقة متوسّطة؛ فلا هي بصريّة، ولا هي كوفيّة(٣١).

وهؤلاء يقولون في (منذُ، ومُذ): ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما، ومعناهما (بين وبين) مضافان؛ فمعنى (ما لقيته مذ يومان): بيني وبين لقائه يومان.

فريقا الكوفيّين:

الفريق الأول (أكثر الكوفيّين): يقولون في (منذُ ومُذ): ظرفان مُضافان لجملة حُذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مُذ كان يومان.

ويوضّح ذلك الدّسوقيّ أنّه إذا كانت الجملة (ما رأيته مذ يومان) فما: نافية، ورأيته: فعل وفاعل ومفعول، ومُذ: ظرف متعلق بالفعل، ويومان: فاعل لفعل محوف، والجملة في محلّ جرّ بالإضافة لمذ، وكان -في أصل الجملة- عندهم تامّة.(٣٢)

الفريق الثّاني (بعض الكوفيّين): يقولون فيه إنّه خبر لمحذوف؛ أي ما رأيته من الزّمان الّذي هو يومان، بناءً على أنّ (مذ) مركّبة من: (من) و(ذو) الطائيّة.

والظّاهر من كلامه (خبر) أنّه يتحدّث عن (منذ ومذ)؛ لأنّ السّياق في الحديث عنهما، وليس هذا مراده؛ بل يقصد الاسم الواقع بعدهما، ويقصد بالمحذوف (الضّمير هو)، على ما يورده الدّسوقيّ.(٣٣)

وعلى ذلك فالضّمير المحذوف هذا (هو) يقع مبتدأ، و(منذ، ومذ) خبران له، ويُعدّون (منذُ ومُذ) ظرفان، هذا رأي بعض الكوفيّين.

إنّ مسألة الاسم المرفوع بعد (منذُ ومُذ) مسألة خلافيّة بين البصرة والكوفة؛ إذ يذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعلٍ محذوف، ويذهب الفرّاء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف؛ ودليلهم على ارتفاعه بفعل محذوف أنّهما مركبان من: (من) و (إذ)، فتغيّرا عن حالهما في إفراد كلٍّ واحدٍ منهما؛ فحذفت الهمزة، ووُصلت (من) بالذّال وضُمّت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتّركيب، ويستدلون على هذا التّركيب بقول ناسٍ من العرب في (منذ): (مِنذُ) بكسر الميم. وإذا ثبت هذا فيقدَّر الفعل؛ لأنّه يحسُن بعد إذ، ويحتج البصريّون لجعلهم الاسم المرفوع على الخبريّة عنهما؛ لأنّ معناهما الأمد، وهو في موضع رفع بالابتداء في أصل جملة: (ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان): أمد انقطاع الرُّؤية يومان، وأمد انقطاع الرَّؤية ليلتان، وثبت أنّهما مرفوعان بالابتداء (أي منذ ومذ) ووجب أن يكون الاسم بعدهما خبراً عنهما. وبناء (مُذ) على السّكون؛ لأنّه الأصل في البناء، وبناء (منذُ) على الضَّم؛ لأنّه وجب تحريكها لالتقاء السّاكنين؛ لأنَّ من كلامهم إتباع الضَّم الضَّم. وردّ المصنّفُ حُجَّة الكوفيّين منحازًا إلى البصريّين كما في أكثر المسائل الّتي ذكرها.(٣٤)

يقول المبرّد بخبريّة الاسم المرفوع بعد (مذ)، وإنّ (مذ) مبتدأ، وإنّ وقوعها لا يكون إلّا في الابتداء؛ لقلَّة تمكّنها، ولا معنى لها في غيره، وإذا قلت: (لم آته مذ يومان) فكأنّك قلت: مُدَّة ذلك يَومان، وَالتَّفْسير: بيني وبين رؤيته هذا المِقدار.(٣٥)

إلّا أنّ ابن جنّي يقول: "وحكى بعضهم: ما رأيته منذُ ستٌّ ومذُ يومان، وهذا كلّه إذا صحّت به الرّواية شاذّ".(٣٦)

ويمكن النّظر فيما جاء عند ابن عصفور في مسألة منذ ومذ.(٣٧)، وجاء عند بعض المحدثين أنّ الاسم بعدهما مرفوعٌ على أنّه فاعلٌ لكان التّامّة المحذوفة بعدهما.(٣٨)

(٦)- (المحذوف هو الموصوف في قوله تعالى: (ولدارُ الآخرةِ خيرٌ)؛ أي: ولدار السّاعةِ الآخرةِ):(٣٩)

في حديث ابن هشام عن حذف الموصوف، يذكر أنّ الموصوف المحذوف في قوله تعالى: (ولدارُ الآخرةِ خيرٌ) (سورة يوسف، جزء من الآية: ١٠٩) و(سورة النّحل، جزء من الآية: ٣٠)؛ هو (السّاعة)؛ فالتّقدير: ولدار السّاعةِ الآخرةِ. ويذكر أنّ المبرِّد قاله.

ثمّ يورد ابن هشام قول ابن الشّجريّ (-٥٤٢هـ)(٤٠): (الحياة الآخرة)؛ أي إنّ المحذوف الموصوف أيضًا؛ لكنّه كلمة (الحياة)، ولم يتكشف موقف ابن هشام تأييدًا أو رفضًا لأيٍّ من رأييهما.

يصرّح ابن الشّجريّ -بعدما ذكر كلام المبرِّد أنّ المحذوف (السّاعة)- بقوله في المحذوف: "وخطر لي في تقدير إضافتها أنّ التّقدير: ولدار الحياة الآخرة، وقوّى ذلك عندي قوله: (مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا)، وقوله: (وَمَا الْحَياةُ الدُّنْيا إِلاّ مَتاعُ الْغُرُورِ)؛ فالحياة الدّانية نقيض الحياة الآخرة".(٤١)

والبصريّون يقولون إنّه من باب حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، وليست الدّار مضافة إلى صفتها؛ لأنّ الصّفة هي الموصوف في المعنى؛ وعليه فإنّ الشّيء لا يُضاف إلى نفسه، أما الكوفيّون فيرون أنّه إن اختلف اللّفظان جازت الإضافة، وإن اتّفقا فلا؛ أي فالبصريّون لا يجوّزون إضافة الشّيء إلى نفسه إذا اختلف اللّفظان، والكوفيّون يجوّزون ذلك. وانتصر أبو البركات الأنباريّ للبصريّين.(٤٢)

يقول الفرّاء: "ومثله ممّا يضاف إلى مثله في المعنى قوله: (إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) -(سورة الواقعة، الآية: ٩٥)- والحقّ هُو اليقين، كما أنّ الدّار هي الآخرة. وكذلك: آتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يُضاف الشّيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كما اختلف الحقّ واليقين، والدّار الآخرة، واليوم والخميس. فإذا

اتفقا لَم تقل العرب: هَذَا حقُّ الحقّ، ولا يقين اليقين؛ لأنّهم يتوهّمون إذا اختلفا في اللّفظ أنّهما مختلفان في المعنى".(٤٣)

وينكر النّحّاس إضافة الشّيء إلى نفسه؛ فيصرّح أنّ التّقدير: ولدار حال الآخرة، ويقول: "إضافة الشّيء إلى نفسه محال؛ لأنّه إنما يضاف الشّيء إلى غيره ليُعرف به".(٤٤)

لكنّ ابن جنّي مع إقراره القول بحذف الموصوف وإقامة الصّفة مكانه، إلّا أنّه يراه في بعض المواطن، ويرى كثرته في الشّعر دون النّثر من حيث كان القياس يحظره، وهو يُضعّف حذف الموصوف وإقامة الصّفة مكانه؛ فيقول: "وممّا يؤكّد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه أنّك تجد من الصّفات ما لا يمكن حذف موصوفه؛ وذلك أن تكون الصّفة جُملة نحو: مررت برجلٍ قام أخوه، ولقيت غلامًا وجهه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، أو لقيت وجهه حسن، لم يحسن".(٤٥)

ولا يجوّز العُكبريّ إضافة الشّيء إلى نفسه، فيقول: "لا تجوز إضافة الشَّيء إلى نفسه وإنّ اختلف اللّفظان. وأجاز الكوفيّون ذلك إذا اختلف اللّفظان، وحجّة الأوّلين أنّ الغرض بالإضافة التّخصيص، والشَّيء لا يخصّص نفسه، ولو كان كذلك لكان كلّ شيء مخصّصًا، واحتجَّ الآخرون بإضافة الشّيء إلى صفته، كنحو ما ذكرنا، ومنه: (الدَّارُ الآخِرَة)".(٤٦)

وأُشيرَ إلى هذا الخلاف في أكثر من مؤلَّف.(٤٧) وورد أنّ المحذوف هو الحياة؛ أي على قول ابن الشّجَريّ(٤٨)، وجاء أنّه على حذف الموصوف أي (المدّة)، أو (النّشأة)، والأوّل تخريج كوفيّ، والثّاني تخريج بصريّ.(٤٩)

ويظهر للباحث أنّ ابن هشام متّفق مع المبرّد وابن الشّجريّ في حذف الموصوف؛ إلاّ أنّه لم يمل إلى أحدهما في التّرجيح؛ ولعلّ ابن هشام –والله تعالى أعلم– يرى أنّ التّقديرين جائزان،كما يقف الباحث إلى جانب الكوفيّين؛ إذ يرى أنّ كلامهم أدقّ وأقرب إلى الصّواب؛ كونه مستندًا إلى أمثلة السّماع، وشواهد القرآن الكريم، أمّا البصريّون فدليلهم في ذلك إنّما كان التّأويل.

قائمة المصادر والمراجع

× القرآن الكريم.

(١) انظر: ابن هشام (-٧٦١ه)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ط٤، ١/٣٥-٣٦، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، (إيران: مكتبة سيّد الشّهداء، مطبعة أمير قم، ١٩٧٢م).

(٢) انظر: سيبويه (-١٨٠ه)، الكتاب، ط٣، ١٥٢-١٥٣، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، (مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

(٣) المبرِّد (-٢٨٥ه)، المقتضب، ط٢، ٢/٣٦٢، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، (مصر: المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، ١٤١٥ه/ ١٩٩٤م).

(٤) محمّد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله، الشّهير بابن نور الدّين، ويعرف بالموزّعيّ (-٨٢٠ه). انظر: الزّركليّ (-١٣٩٦ه)، ط١٥، ٦/٢٨٧، الأعلام، ط١٥، (د.م: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).

(٥) انظر: ابن نور الدّين (-٨٢٠ه)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، ط١، ١٧١-١٧٢، تحقيق: د. عائض نافع العمري، (مصر: دار المنار، ١٤١٤ه/١٩٩٣م). يرى المحقّق أنّ سيبويه لم يصرّح بالمنع، ونقله عنه المبرِّد، ونقل المنع عن الفرّاء جاء عن أبي حيّان في البحر.

(٦) انظر: العزّاويّ، مخالفة المبرّد (-٢٨٥ه) للبصريّين في المقتضب، ١١٧-١١٨، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية- العراق،٢٠٠٢.

(٧) انظر: الرّمّانيّ (-٣٨٤)، معاني الحروف، ط١، ٥٠-٥١، تحقيق: عرفان حسونة، (لبنان: المكتبة العصريّة، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م).

(٨) انظر: البيتوشيّ، كفاية المُعاني في حروف المَعاني، ط١، ٨٣، تحقيق: شفيع برهانيّ، (سوريا: دار اقرأ للنّشر والتّوزيع، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م).

(٩) انظر: ابن هشام (-٧٦١ه)، مغني اللّبيب، ط٤، ١/٤١- ٤٣.

(١٠) انظر: الدّسوقيّ (-١٢٣٠هـ)، حاشية الدّسوقيّ وبهامشه متن مغني اللّبيب، ط٢، ١/٢٧-٢٨، (إيران: منشورات الرّضيّ، ومنشورات زاهديّ، مطبعة أمير قم، د.ت).

جرير بن عطيّة التّميميّ (١١٤-ه). انظر: جرير (-١١٤ه)، ديوان جرير، د.ط، ٢٠٠. والقصيدة في هجاء الأخطل:

نَرضَى عَنِ اللهِ أنّ النّاسَ قَد عَلِمُوا أنْ لا يفاخِرَنَا مِن خَلقِه بَشَرُ

(١١) الزَّوْزَنيّ (-٤٨٦هـ)، شرح المعلّقات السّبع، ط١، ٢٢٢، (د.م: دار إحياء التّراث العربيّ- ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).

البيت لعمرو بن كلثوم. أي: فجّعلنا قِراكم كراهية أن تشتمونا ولكي لا تشتمونا، والمعنى: تعرضتم لمعاداتنا كما يتعرض الضيف للقِرى فقتلناكم عجالًا كما يحمد تعجيل قِرى الضيف، ثمّ قال تهكمًا بهم واستهزاء: أن تشتمونا؛ أي قريناكم على عجلة كراهية شتمكم إيانا إن أخّرنا قراكم.

(١٢) انظر: ابن هشام (-٥٧٦١)، مغني اللّبيب، ط٤، ٥٥/١.

(١٣) انظر: ابن هشام (-٥٧٦١)، مغني اللّبيب، ط٤، ٥٥/١.

(١٤) انظر: ابن هشام (-٥٧٦١)، مغني اللّبيب، ط٤، ٢٠٢/١.

(١٥) انظر: المبرِّد (-٥٢٨٥)، المقتضب، ط٢، ٦٨/٣.

(١٦) أبو البركات الأنباريّ (-٥٥٧٧)، أسرار العربيّة، ط١، ١٠٩، تحقيق: بركات يوسف هبّود، (لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

(١٧) انظر: ابن هشام (٥٧٦١)، مغني اللّبيب، ط٤، ٥٦/١-٥٨. والآية: (سورة طه، جزء من الآية: ٦٣).

(١٨) معمر بن الْمُثَنّى اللّغَوِيّ الْبَصْرِيّ أَبُو عُبَيْدَة (-٥٢١٠). انظر: السّيوطيّ (-٥٩١١)، بغية الوعاة، ط١، ٢٩٤/٢-٢٩٦، ط١، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (مصر: مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، ١٣٨٤ه/١٩٦٥م).

(١٩) المبرِّد (-٥٢٨٥)، المقتضب، ط٢، ٣٦١/٢.

(٢٠) انظر: ابن هشام (-٥٧٦١)، مغني اللّبيب، ط٤، ١/ ٢٠٩-٢١٠.

(٢١) انظر: ابن هشام (-٥٧٦١)، مغني اللّبيب، ط٤، ١/ ٤٤١-٤٤٢.

(٢٢) انظر: مغالسة، محمود حسني، المدرسة البغداديّة في تاريخ النّحو العربيّ، ط١، ٢٠٨، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، الأردن: دار عمّار، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

(٢٣) انظر: شعيب، عمران، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ط١، ١٦٠، (ليبيا: الدّار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، ١٩٨٦م).

(٢٤) ضيف، شوقي، المدارس النّحويّة، ٢٤٦. وانظر: ٢٤٧- ٢٤٨، ٢٥٥-٢٦٥، (مصر: دار المعارف، ١٩٦٨م).

(٢٥) انظر: ضيف، شوقي، المدارس النّحويّة، ط٧، ٣٦٩.

(٢٦) انظر: شعيب، عمران، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ط١، ١٦٠.

(٢٧) انظر: مغالسة، محمود حُسني، المدرسة البغداديّة في تاريخ النّحو العربيّ، ط١، ٢٠٧.

(٢٨) انظر: حمّود، خضر موسى، النّحو والنّحاة المدارس والخصائص، ط١، ٥٥-٦٣، (لبنان: عالم الكتب، ١٤٢٣ه/٢٠٠٣م).

(٢٩) عبد الرَّحْمَن بن إِسْحَاق أَبُو الْقَاسِم الزّجاجيّ (-٥٣٣٩).انظر: السّيوطيّ (-٥٩١١)، بغية الوعاة، ط١، ٧٧/٢.

(٣٠) انظر: ضيف، شوقي، المدارس النّحويّة، ط٧، ٢٤٦- ٢٤٨.

(٣١) انظر: مغالسة، محمود حسني، المدرسة البغداديّة في تاريخ النّحو العربيّ، ط١، ٢٠٤.

(٣٢) انظر: الدّسوقيّ (-١٢٣٠هـ)، الحاشية، ط٢، ٣٣١/١.

(٣٣) انظر: الدّسوقيّ (-١٢٣٠هـ)، الحاشية، ط٢، ٣٣١/١.

(٣٤) أبو البركات الأنباريّ (-٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد، ٣١٦/١-٣٢٤، د.ط، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، (لبنان: المكتبة العصريّة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

(٣٥) انظر: المبرِّد (-٥٢٨٥)، المقتضب، ط٢، ٣٠/٣.

(٣٦) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (-٥٣٩٢)، المنصف، ط١، ٥٤/١، ط١، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، (د.م، دار إحياء التّراث القديم، ١٣٧٣ه/١٩٥٤م).

(٣٧) انظر: ابن عصفور، عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (-٦٦٩)، شرح جمل الزّجّاجيّ، ط١، ١٥١/٢- ١٥٩، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشّعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، (لبنان: دار الكتب العلميّة، ١٤١٩ه/١٩٩٨م).

(٣٨) انظر: الفلاييني (-١٣٦٤هـ)، جامع الدّروس العربيّة، ٢٠٨/٢، ط٢٨، (لبنان: المكتبة العصريّة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

(٣٩) انظر: ابن هشام (-٧٦١ه)، مغني اللّبيب، ط٤، ٨١٧/٢.

(٤٠) هبة الله بن عَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عبد الله أبو السّعدات المعروف بابن الشَّجَرِيّ (-٥٤٢ه). انظر: السّيوطيّ (-٩١١ه)، بغية الوعاة، ط١، ٣٢٤/٢.

(٤١) ابن الشّجريّ (-٥٤٢ه)، أمالي ابن الشّجَريّ، ط١، ٦٨/٢-٦٩، تحقيق: محمود محمّد الطّناحيّ، (مصر: مكتبة الخانجيّ، ١٤١٣هـ/١٩٩١م). الآية الأولى: (سورة آل عمران، جزء من الآية: ١٤)، وغيرها، والثّانية: (سورة آل عمران، جزء من الآية: ١٨٥) وغيرها.

(٤٢) انظر: أبو البركات الأنباريّ (-٥٧٧هـ)، الإنصاف، د.ط، د.ت، ٣٥٦/٢.

(٤٣) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ (-٢٠٧ه)، معاني القرآن، ط١، ٣٣٠/١-٣٣١، تحقيق: النّجاتي، أحمد يوسف، والنجّار، محمّد عليّ، والشّلبيّ، عبد الفتاح إسماعيل، (مصر: دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، د.ت).

(٤٤) النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل المراديّ النّحويّ (-٣٣٨ه)، إعراب القرآن، ط١، ٢١٦/٢، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (لبنان: منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ).

(٤٥) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (-٣٩٢ه)، الخصائص، ط٤، ٣٦٨/٢، (مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ت).

(٤٦) العكبريّ، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغداديّ (-٦١٦ه)، اللّباب في علل البناء والإعراب، ط١، ٣٩١/١، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، (سوريا: دار الفكر، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

(٤٧) انظر: الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل (-٣١١ه)، معاني القرآن وإعرابه، ط١، ١٣١/٣-١٣٢، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (لبنان: عالم الكتب ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م). - وانظر: الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (-٣٧٧هـ)، الحُجّة للقرّاء السّبعة، ط٢، ٣٠١/٣، تحقيق: قهوجي، بدر الدّين، وجويجابي، بشير، راجعه ودققه: رباح، عبد العزيز، والدّقاق، أحمد يوسف، (سوريا: دار المأمون للتّراث، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م). – وانظر: القرطبيّ، أبو محمّد مكّي بن أبي طالب (-٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، ط٢، ٢٥١/١، تحقيق: الضّامن، د.حاتم صالح، (لبنان: مؤسسة الرّسالة، ١٤٠٥ه). – وانظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش (-٦٤٣ه)، شرح المفصّل للزّمخشريّ، ط١، ١٦٧/٢، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، (لبنان: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). -وانظر: أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن عليّ (-٧٤٥هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ط١، ١٨٠٦/٤-١٨١٠. - وانظر: السّمين الحلبيّ، أبو العبّاس شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم (-٧٥٦ه)، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، د.ط، ٦٠٠/٤، ٣٤/٧، د.ط، تحقيق: الدكتور أحمد محمّد الخرّاط، (سوريا: دار القلم، د.ت).

(٤٨) انظر: السّمين الحلبيّ (-٧٥٦ه)، عمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ط١، ٧٣/١، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، (لبنان: دار الكتب العلميّة،١٤١٧ه/١٩٩٦م). ونقل عن الأزهريّ قوله: أراد ولدار الحال الآخرة خير؛ لأنّ النّاس حالين: حال الدّنيا، وحال الآخرة.

(٤٩) انظر: عُضيمة، محمّد عبد الخالق (-١٤٠٤ه)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، ٢٨٣/١٠، (مصر: دار الحديث، د.ت). - وانظر: الزّهرانيّ، علي محمّد سعيد، مواقف أبي حيان النّحوية من متقدّمي النّحاة حتّى أوائل القرن الرابع الهجريّ من خلال تفسيره البحر المحيط جمعًا ودراسة، ٣٧٦، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كليّة اللّغة العربيّة، السّعوديّة، ١٤٢١ه، ٢٠٠٠م.-وانظر: نصر، محمّد موسى، والهلاليّ، سليم عيد، إتحاف الإلِف بذكر الفوائد الأَلف والنّيْف من سورة يوسف عليه السّلام، ٩٠٨/١، ط١، (السّعوديّة: الرّشد ناشرون، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م).